معيارالإسناد بين المحدثين والمؤرخين(الإمام الزهري كالنموذج)دراسة تحليلية

The Criterion of Isna'd between Historians and Traditionists (Muhaddithi'n), "Imam Zuhri as an example"

د.عبد الصمد شيخ*
د.مسعود أحمد **

ABSTRACT

The issue of isnad (chain of transmitters) is one of the big issues which have been discussed on a large scale between muslim historians and muhaditheen (traditionists). The problem actually lies in that the narratives of life of Prophet Muhammad PBUH divide into two major kinds. Some of them are related to his ritual and spiritual life which are called ahadith ul aqa'id wal ahkam. The other kind of narratives belongs to the general info about his life and character. The muhaditheen take care of ahdith ul aqa'id wal ahkam. On the contrary، the historians are concerned for the other kind of narratives.

The muhaditheen feel obliged when they narrate a holy prophet's narrative to mention a complete isnad by ensuring certain conditions in its transmitters (ruwat) which are declared for them to be authentic. They try to strictly apply all rules from all aspects on every part of isnad. Contrariwise، the historians do not bind themselves with the standards and principles set by muhaditheen. They see that the historical narratives are totally different from the nature of narratives of aqa'id and ahkam. They think that they can't be over strict in the case of historical narrative; otherwise they will lose and miss a huge number of them ،and consequently ،they can't explain the life of Prophet Muhammad (SAW)explicitly.

In this article ،I have tried to express both points of view in this regard ، and to clarify to what extent we can apply muhaditheen's rules regarding isnad over historical narratives to purify their strong from weak one. I have chosen Al-Waqidi as the model for this article because he is the most disputed figure in this regard. Most of criticism he faced from the muhaditheen's critique was related to isnad's issues.

Key Words: Isna'd, Marasi'l, Tafarrud, Historian, Muhaddithi'n, Zuhri,

* د. عبد الصمد شيخ أستاذ مساعد قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بإسلام آباد
**د. مسعود أحمد أستاذ مساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بإسلام آباد

إن أمر الإسناد مازال أمرا مختلفا بين المحدثين والمؤرخين من حيث أن الأوائل منهم يقولون بالتزامه الدقيق دون القصور فيه من أي ناحية كانت. وعلى العكس من ذلك، إن المؤرخين يسوقونه أثناء سرد الأخبار التاريخية ولكن لا يلتزمون به ولا يقولون بالتشدد فيه إلا في الأخبار التي هي ذات الصلة المباشرة بالمسائل العقدية والأحكام التشريعية. ولذا كثيرا ما نراهم أنهم يتغاضون في شأنه ولا يعتنون منه اعتناء المحدثين به. في الحقيقة أن قضية الإسناد تقع أكبر عائقة في تطبيق التيار الجديد الذي يقول بتطبيق قواعد علم المصطلح علي الأخبار التاريخية من حيث أن اتصال الإسناد الذي يوجد عند المحدثين لايوجد عند المؤرخين. فلو نلزم الإسناد لقبول الأخبار التاريخية بنفس الصورة والإهتمام الذي يوجد عند المحدثين ليضعف معظم الأخبار التاريخية.

وقد تكلمت في هذا البحث بشئ من التفصيل عن أخبار الزهري رحمه الله، لأنه رحمه الله هو نقطة التجمع بين المحدثين والمؤرخين عند المتقدمين. أما الواقدي رحمه الله ففصلت عنه كذلك فيه لأنه طعن بعدد من الطعون المتعلقة بشأن الإسناد كالجمع الإسنادي أو قلب الإسناد أو تركيبه لسرد الخبر التاريخي، وقد كان أقرب بمدرسة أهل المدينة في رواية الأخبار من غيره من المؤرخين. رغم هذه الطعون الموجهة إليه أنه رحمه الله انفرد بكثير من تفاصيل أحداث المغازي التي تنقل عنه دون الإعتناء بأنه مجروح عند المحدثين. فالتفصيل عنه يرى أنسب في هذا الصدد.

والكلام في هذا البحث يدور حول تمهيد وأربعة محاور وخاتمة.

التمهيد: الأصل الشرعى للإسناد:

إن السند خصيص لهذه الأمة، خص الله عز وجل به المسلمين دون سائر الأمم. وهذه مزية لم يشاركهم فيها أحد. وقد روى المسلمون جملة تفاصيل ما وقع في عهد نبيهم ﷺ من الوقائع والأحداث، حتى الأمور التي وقعت داخل جدران بيته ﷺ بالتزام ودقة التي لايوجد لها نظير في تاريخ العالم. وأما الأديان الأخرى فلانجد من أتباعها من قام بنقل تفاصيل حياة نبيهم بهذه الدقة اللطيفة.١

والمسلمون استخدموا الأسانيد بعد عهد الرسالة مذ أول يوم الفتنة التي شعروا فيه بأن الذياب السود تسللت في جمعية المسلمين، وهم لايريدون إلا مسخ وتشويه صورة الإسلام الحقيقية باختراع المرويات التي تنسب إلي النبي صلي الله عليه وسلم كي تُعطي قبولا عاما بين المسلمين عامتهم

١ انظر: الأندلسي، الظاهري، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، أبو مُحَمَّد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٢/ ٦٩)، (دون ذكر الطبعة وسنتها)، القاهرة، مكتبة الخانجي

وخصتهم.[١] وجري المحدثون فيما بعدُ على منوال سلفهم فكانوا لايقبلون الرواية بدون سندها. ودون العلماء المسلمون الحديث النبوي بأسانيده المسلسلة وطرقه المتتابعة وخرجوا بقواعد نقدية وضوابط فنية تضمن لهم صحة النصوص وسلامتها من التحريف أو الزيادة والنقصان. ثم شاع استعمال الإسناد في مختلف التصانيف والمؤلفات، ولم يعد قاصرا على الحديث النبوي حتي صار يمثل الصفة الغالبة على منهج تدوين العلوم الاسلامية الأخرى. وقد استمر ذلك حتي نهاية القرن الخامس الهجري تقريبا، حيث قل بعد هذا الوقت الاعتناء به وحل محله تدريجيا النقل من الكتب والمؤلفات بواسطة الإجازة والوجادة وإن كان بقي منه شئ عند علماء الحديث فإنما من باب التبرك والمحافظة على هذه الخصيصة للامة الاسلامية والرغبة في بقائها.

ولاشك أن هذا الإختيار للإسناد والإحتياط في شأنه لم يكن صدفةً، بل كان له أصل شرعي، وقد ثبت ذلك بأدلة كثيرة من الآيات والأحاديث النبوية ﷺ.[٢]

فهذه الآيات والآثار كلها تدل على أن الإسلام أقر بهذا المبدأ الأساسي بأن على المسلمين أن يبحثوا عن الوسائط التي تدلي بهم إلى صانع الأمر، أوالقائل به أو الفاعل له. وقد ورد قوله تعالى بمعرض نص صريح في هذا الصدد حيث قال جل شأنه: "ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين".٣ وكان الصحابة ﷺ يجتنبون عن تحديث كل ما سمعوا من النبي ﷺ إلا ما تأكدوا منه.٤ ولذا نرى كبار الصحابة ﷺ لايتعرضون لبيان الحديث عن النبي ﷺ إلا فى حالات شاذة.٥

---

١ انظر: النيسابوري، القشيري، مسلم بن الحجاج، أبو الحسن، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (١/ ١٥)، (دون ذكر الطبعة وسنتها)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (بتحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)

٢ انظر: النمل: ٦، الشعراء: ١٩٣-١٩٤، النجم: ٤،٥،٦

٣ الحجرات: ٦

٤ انظر: البستي، التميمي، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، (مقدمة) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين،(١/ ٣٨)، الطبعة الأولى، حلب، دار الوعي، ١٣٩٦هـ، (بتحقيق محمود إبراهيم زايد)

٥ يقول الحاكم عن أبى بكر الصديق ﷺ: "هو أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ". النيسابوري، الحاكم، مُحَمَّد بن عبدالله، أبو عبدالله، المدخل إلى كتاب الإكليل،(ص: ٧٠)، (دون ذكر الطبعة وسنتها)، الاسكندرية، دار الدعوة، بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد

المحور الأول: التساهل والمرونة في التعامل مع الأخبار التاريخية:

يكون من التعسف لولم نفرق بين مرويات العقيدة والأحكام وبين مرويات غيرها من المسائل التي لا مساس لها بمسائل العقيدة والتشريع لاختلاف طبيعة كل واحد منها عن طبيعة الآخر. وهذا التفريق ليس من قِبَل الباحثين المعاصرين الجُدُد، بل منذ أول يوم بدأت هذه المرويات تُروي وتُنقل وتحتج بها على اختلاف بين الكثرة والقلة.

فإذا كانت المرويات متعلقةً بمسائل العقيدة وشؤون العبادات وأحكام الحلال والحرام كان المفروض أن يشد في قبولها ويقارن بين أجزائها وينقد في مسائلها حتي تقل إمكانية الخطأ في مسائل تعبدية التي ليس فيها حظ للبشر سوي التعبد بما أمر الله به، والتجنب بما نهي الله عنه. والأمر يكون على العكس فيما عدا ذلك من المرويات.

وإذا كان الغرض من مرويات السيرة والتاريخ سد فجوات الماضي ونقر ثغراته حتى تكون الصورة بأوضح شكل دون غموض في فهم الوقائع وعائقة فى تجزية الأحداث لم يُر حرجٌ في التساهل في قبول هذه الأخبار. وعامة هذه الأخبار وردت في تفاصيل وأجزاء الأحداث التي ثبتت بالتواتر عن طريق المشاهدة والنقل.

وليس المراد من التساهل بأن نتساهل في قبول الأخبار التي وردت عن طرق المتروكين والوضاعين، أو التي تخالف الظروف والقرائن وملابسات الخبر، أو ما ثبت بالتواتر، أو بالإجماع، أو بمزاج الإسلام المألوف، أو بالعقل العام، أو بقواعد العادة وسنن الحياة، أو بحقيقة تاريخية شبه القطع، فكل خبر يناقض أو يبابن إحدي هذه الأمور نرفضها إطلاقا.

بل نعني بالتساهل هنا أن نقبل رواة الأسانيد بأقل مراتب القبول المتعلقة بالصدق والأمانة، وأن نقبل روايةً قليلة الضعف إذا كان فيها مايشعر بقوتها وصحتها، أو روايةً تفرد بها أحد (ممن لا يحمل تفرده عادة في أحاديث الأحكام) إذا كانت منسجمة مع المعطيات التاريخية وخاصة إذالم تعالج موضوعا الذي له علاقة بالعقيدة والتشريع، فلا بأس من التساهل فيها.

يقول الدكتور أكرم ضياء العمري:

"أما الأخبار الضعيفة التي لاتقوي أو لاتعتضد (بالتوابع والشواهد) فيمكن الإستفادة منها في إكمال الفراغ الذي لاتسده الروايات الصحيحة والحسنة على شرط ألا تتعلق بجانب عقدي أو شرعي، لأن القاعدة "التشدد فيما يتعلق بالعقيدة أو الشريعة"... وأما الروايات التاريخية الذي يتعلق بالعمران

كتخطيط المدن وريازة الأبنية وشق الترع .. أو الذي يتعلق بوصف ميادين القتال وأخبار المجاهدين الدالة على شجاعتهم وتضحيتهم فلابأس من التساهل فيها".[١]

ومازال المحدثون رحمهم الله يتساهلون في قبول مثل هذه الأخبار. وقد تساهلوا في قبول أحاديث الفضائل والعمل بها رغم أنها وردت في مايتعلق بالعبادات، فالأجزاء والتفاصيل التاريخية أولي بالقبول منها.٢ وهذا هو البخاري رحمه الله مع كونه عرف بالقول بعدم العمل علي الحديث الضعيف،٣ أخرج عددا من الأحاديث الضعيفة في كتابه الأدب المفرد الذي أوصل عددها الشيخ الألباني رحمه الله إلي (٢١٥)، فماذا يستنتج منه سوي تساهله في التعامل مع غير أحاديث الأحكام!

يقول الشافعي رحمه الله أثناء الكلام على حديث "لا وصية لوارث":

"وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبته أهل الحديث، فيه أن بعض رجال مجهولون. فرويناه عن النبي (ﷺ) منقطعا. وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاما وإجماع الناس..."٤

قال الإمام أحمد بن حنبل: "أما مُحَمَّد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث كأنه يعنى

---

١ العمري، ضياء، أكرم، الدكتور، السيرة النبوية الصحيحة، (ص: ٤٠)، الطبعة السادسة، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٩٩٤. وانظر لمزيد من التفصيل: العمري، ضياء، أكرم، الدكتور، منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدى الغربى، (ص: ٥٥-٥٦)، الطبعة الأولى، الرياض، دار إشبيلياء للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ودراسات تاريخية لنفس المؤلف، (ص: ٢٧)، الطبعة الأولى، السعودية، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٩٨٣

٢ انظر لمنهج الإمام النسائي والإمام أبي داود في هذا الصدد: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب للنووي، (١/ ١٦٧)، الطبعة الثانية، الرياض، مكتبة الكوثر، ١٤١٥، بتحقيق أبي قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، وموقف الحافظ ابن حجر: العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، شهاب الدين، تبيين العجب بما ورد في فضل رجب، (ص: 11)، الطبعة الأولى، بتحقيق إبراهيم بن آل إسمعيل أبي أسماء، ١٩٨٧

٣ انظر: القاسمي، جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، (ص: ١٦٥)، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٤، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة

٤ الشافعي، مُحَمَّد بن إدريس، أبو عبد الله، الرسالة، (ص: ١٣٧)، الطبعة الأولى، مصر، مكتبه الحلبي، ١٩٤٠، بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر

المغازي ونحوها... فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقبض على أصابع يديه الأربع".[١]

وقال البيهقي بعد ذكر رواية قتل ابن أبي الحقيق وما استدل منها:

"وهذا وإن كان مرسلا، فهو مرسل جيد، وهذه قصة مشهورة فيما بين أرباب المغازي".[٢]

وقال أيضا بعد ذكر حديث "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين": "هذا إسناد فيه ضعف، وهو مشهور عند أهل المغازي".[٣]

وقال ابن عبدالبر بعد ذكر حديث الكهانة: "إسناد هذا الحديث ضعيف ولو كان فيه حكم لم أذكره لأن رواته مجهولون وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث، ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة والأصول في مثله لا تدفعه بل تصححه وتشهد له، والحمد لله".[٤]

وقال الكافيجي: "يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولا ضعيفا في باب الترغيب والترهيب والإعتبار مع التنبيه على ضعفه ولكن لايجوز له ذلك في صفات البارئ وفي صفاته، ولا في الأحكام، وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل".[٥]

فهذه النقول تثبت بأن المحدثين كانوا يتعاملون بشئ من التساهل والمرونة مع الروايات التاريخية. وقد كانوا بأمس الحاجة إليها وإلا لضاعت مادة غير قليلة من تاريخنا. ولذا نري أن أحكامهم على رواة التاريخ أمثال ابن إسحاق والواقدي تختلف من تعاملهم مع مرويات هؤلاء. فالواقدي مع كونه محكوما بالمتروك من قبل المحدثين استشهد به في كثير من المواضع. وانظر على سبيل المثال ابن حجر رحمه الله.

---

١ يحيي بن معين، أبو زكريا، التاريخ (رواية أبي الفضل عباس بن مُحَمَّد الدورى)، (٣/ ٦٠)، الطبعة الاولى، مكة المكرمة، طبع بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٧٩ (بدراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد مُحَمَّد نور سيف)

٢ البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، السنن الكبرى، رقم الحديث (٦٠٥٤)، الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٤هـ

٣ نفس المصدر، رقم الحديث (١٣٢١٩)

٤ القرطبي، النمري، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، أبو عمر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، (٣/ ١٣٤٣)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٢، (بتحقيق علي مُحَمَّد البجاوي)

٥ الكافيجي، مُحَمَّد بن سليمان، محيي الدين، المختصر في علم التاريخ (المطبوع ضمن كتاب علم التاريخ لفرانز روزنثال)، (ص: ٣٣٧)، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣ (ترجمه إلى العربية الدكتور صالح أحمد العلي)

رغم أنه حكم على الواقدي بالمتروك، أخرج كثيرا من مروياته على سبيل الإعتبار وقد يرجح خبره على رواية ابن إسحاق![1] فهذا الأمر يزعج بال القارئ ويختلج عنده ويجبره على طرح سؤال: هل يصلح الإحتجاج بالمتروك على هذا الحد الكبير؟ في الحقيقة أن أمر مرويات التاريخ يختلف عن أمر مرويات الحديث وشتان ما بينهما!

يقول ابن خلدون: "وتمحيصه (أي الخبر التاريخي) إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم إن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح... وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية، لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار في ذلك أهم من التعديل ومقدماً عليه..."[2]

ويقول الدكتور بشار عواد المعروف: "ومن ثم وجب لهذا عدم اعتبار الاسناد هو الحكم الاول والاخير في صحة المرويات في كتب التاريخ والأدب وغيرها. كما وجب ملاحظة نوعية الاخبار التي

---

١ أنظر: الشنقيطي، الجكني، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد، الدكتور، السيرة النبوية في فتح الباري، (خاتمة: ٤٥٩/٣)، تفضل بطبعه سعد عبد العزيز عبد المحسن الراشد، الكويت، (دون ذكر الطبعة وسنتها)، والسلومي، عبد العزيز بن سليمان، الدكتور، الواقدي وكتابه المغازي منهجه ومصادره (رسالة الدكتوراة)، (مقدمة، ص: ٨)، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية

٢ الإشبيلي، الحضرمي، ابن خلدون، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، أبو زيد، ولي الدين، مقدمة تاريخ ابن خلدون (المسمي بديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، ، (٤٨/١)، الطبعة الثانية، بيروت، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، (بتحقيق خليل شحادة)، وانظر لمزيد من التفصيل: عبدالقادر، محمود، سالمة، منهجية ابن خلدون في تدوين السيرة النبوية وتفسيرها، (ص: ٣٧، ٣٨ و٤٥)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠

يوردها كل راوية من الرواة ومقارنتها مع مزاجه واسلوب حياته".[١]

وهذه النقول صريحة في أنه لابد من التساهل والمرونة عند التعامل مع مرويات السيرة والتاريخ إلا ما لها مساس بحكم من أحكام العقيدة أو الشريعة.

المحور الثاني: الأخبار التاريخية والأسانيد المرسلة:

يشترط للإسناد الذى يقبل للإحتجاج أن يكون متصلا ولايكون هناك سقط فى أي مرتبة من مراتبه، وإلا ضعف الإحتجاج به. وللسقط صور كثيرة التى ذكرها وشرحها ببسط وتفصيل علماء علم المصطلح. ولسنا بحاجة هنا إلى تسويد الصفحات منها.

من أشهر صورة السقط فى الإسناد الذى كثر حولها الكلام بين المحدثين والأصوليين ومازال النزاع فى شأنها بينهما هى صورة الخبر المرسل. والمرسل: "هو ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ".[٢] أو: "ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي بلفظ آخر"،[٣] بملاحظة الفرق بين رواية التابعى الكبير التى معظمها عن الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين ورواية التابعى الصغير التى قد يروى من تابعى آخر الذى فيه احتمال الضعف.

رغم اتفاق أكثر المحدثين على ضعف الخبر المرسل، لم يغلب هذا التيار على جميعهم بل منهم من يقول بصحته مطلقا ومنهم من يقول ذلك بشروط. يقول أبو داود رحمه الله صاحب السنن:

"وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس

---

١ معروف، عواد، بشار، مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين، (ص:٢٧)، الطبعة الأولى، العدد الخامس – شهر شعبان، مجلة الأقلام العراقية، ١٣٨٤هـ

١ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٣، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، (٦/ ٤٢٤)

٢ العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، النكت على كتاب ابن الصلاح، (٢/ ٥٤٣)، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤، بتحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي

٣ العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (ص: ١٠٠)، الطبعة الأولى، الرياض، مطبعة سفير، ١٤٢٢هـ، بتحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم".[١] وقد عرف الإمام الطبري بالقول بأن الشافعي هو أول من أنكر قبول المرسل إلا في بعض الحالات.[٢] وقد دعم الباجى قول الطبرى بإجماع التابعين على قبول المراسيل وروايتها أمثال إبراهيم النخعى حيث كان يرسل عن ابن مسعود وكان عطاء يقبل مراسيل مجاهد وعمر بن عبد العزيز مراسيل عروة وكان كافة أهل العلم ذاك الوقت يقبلون معظم مراسيل التابعين.[٣] ومن أشهر مواقف الحنفية والمالكية قبول مراسيلِ التابعين، وكيف لا! وهم رووا الكمَّ الهائل من مراسيلهم![٤]

يقول الخطيب: "وقد اختلف العلماء في وجوب العمل بما هذه حاله. فقال بعضهم: انه مقبول ويجب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلا. وهذا قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق وغيرهم".[٥]

ويقول ابن عبد البر: "وكل من يتفقه منهم لمالك وينتحله إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطا؟ قالوا: صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها لثقة ناقليها وأمانة مرسليها. وصدقوا فيما قالوه من

---

١ السجستاني، سليمان بن الأشعث، أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، (ص: ٢٤)، (دون ذكر الطبعة وسنتها) بيروت، دار العربية، بتحقيق مُحَمَّد الصباغ. والإمام الشافعى رحمه الله على ما عرف من رده للخبر المرسل يشترط بعض الشروط التى تمهد تسهيل أمر الخبر المرسل. الشافعي، الرسالة (ص: ٤٦١)، وبالنظر إلى تلك الشروط لايمكن أن يحكي القول بإطلاق رد الخبر المرسل عن الشافعى رحمه الله. والله أعلم

٢ القرطبي، النمري، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، أبو عمر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (١/ ٤)، الطبعة الأولى، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ، بتحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومُحَمَّد عبد الكبير البكري

٣ الباجى، أبو الوليد، إحكام الفصول فى أحكام الأصول، (ص:٣٥١)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامى، ١٩٨٦، بتحقيق عبد المجيد تركى

٤ أنظروا مراسيل الإمام أبى حنيفة عن إبراهيم النخعى: الأنصاري، يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف، كتاب الآثار، (ص: ٢٦،١٨،١٧،١٤،١٣،٩،٨،٥٠،٤٩،٤٢،٢٩)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٥٥، بتحقيق أبى الوفا

٥ البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، الكفاية في علم الرواية،(ص: ٣٨٤)، (دون ذكر الطبعة وسنتها)، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، بتحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني

ذلك. لكنها جملة ينقضها تفسيرهم باضرابهم عن المرسل والمقطوع. وأصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء".[١]

والإمام مالك رحمه الله معروف برواية المراسيل والبلاغات فى مؤطاه حيث وصل عددها ما يقارب اثنين وعشرين ومائتى حديث.[٢]

والإمام أحمد لم يقل بتضعيف المرسل على الإطلاق، بل يقول باحتجاجه إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه أو إذا كان هناك مايعضده من خبر أو قول صحابى.[٣]

والغرض من ذكر من قبل المراسيل واحتج بها فى الأحكام هو إذا كان هذا الإختلاف فى أحاديث التشريع المرسلة فما بالك بمراسيل أخبار التاريخ! فهي أحرى بأن تقبل فى السيرة والتاريخ. وكيف لا وقد تساهل الأئمة فى قبول الأخبار الضعيفة إذا لم تكن متعلقة بالتشريع والأحكام.٤ وقد قسموا المرويات إلى عدة أقسام: مرويات المغازي، مرويات الملاحم، مرويات التفسير،٥ مرويات الرقاق،٦ الرقاق،٦ مرويات الحلال والحرام،٧، مرويات العقيدة،٨ مرويات الأدب والموعظة وفضائل الأعمال وغيرها وغيرها من الأقسام الأخرى.٩ فهم يتشددون أو يتساهلون في قبول الخبر أو رده حسب النوع الذي

---

١ ابن عبد البر، التمهيد (١/ ٢)

٢ أنظر: الصغير، حصة بنت عبد العزيز، الحديث المرسل بين القبول والرد، (ص: ٤٦٨)، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٠

٣ الجوزية، ابن قيم، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١/ ٢٥)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١، بتحقيق مُحَمَّد عبد السلام إبراهيم

٤ انظر: العمري، السيرة النبوية الصحيحة (ص: ٣٩)

٥ الجرجاني، عبدالله بن عدي، أبو أحمد، الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ١١٩)، الطبعة الأولي، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨، (بتحقيق يحيى مختار غزاوي)

٦ البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤)

٧ الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، أبو مُحَمَّد، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص: ٤١٧)، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ، والحاكم، المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٢٩)

٨ الرازي، التميمي، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن مُحَمَّد، أبو مُحَمَّد، الجرح والتعديل، (٢/ ٣١)، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢

٩ البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٤)

ينتمي إليه الخبر.

المحور الثالث: مراسيل الزهرى:

هناك تشابه كبير بين علم السيرة وعلم الحديث. وفى الحقيقة لم يكن بينهما فرق إلى النصف الأول من القرن الثانى. ووجه التشابه بينهما هو أن مدار كليهما على الأسانيد. ولذا نرى أوائل علماء السيرة كانوا محدثين أمثال عروة بن الزبير وابن شهاب الزهرى وغيرهما من المحدثين رحمهم الله. ولعل عروة رحمه الله كان أول من اعتنى من التابعين بمرويات السيرة على هذا المستوى الكبير الذى لم يُحظ به أيٌ من أقرانه المعاصرين.[١] وابن شهاب الزهرى رحمه الله تتلمذ عليه وزامله وروى عنه. ولهذين العلَمين ميزة على المحدثين الآخرين بحيث تفرد هؤلاء برواية الكم الهائل من مرويات السيرة الذى لم يأت بها الآخرون. ولايكون من التجرأ لو نقول بأن معظم مرويات السيرة فى كتب الحديث لم يأت إلا من طريقهما.

وقد كان لعروة كتاب فى المغازى الذى كان يروى منه،[٢] ومنه سمع الزهرى وقد نص على ذلك فى فى عدة مواضع،[٣] وفيما بعدُ، عرفت مرويات هذا الكتاب والمرويات الأخر التى جمعها الزهرى من شيوخه شيوخه الآخرين من غير عروة بمرويات الزهرى حتى قيل: "إن أول سيرة ألفت في الإسلام سيرة الزهري".٤ فالزهرى رحمه الله صار مدار الإسناد فى عصره حيث يقول عنه إمام العلل علي ابن المديني: "نظرت فإذا الاسناد يدور على ستة، الزهري بالمدينة..."٥

---

١ الذهبي، تاريخ الإسلام (٦/ ٤٢٤)

٢ أنظر: الصفدي، خليل بن أيبك، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، (١/ ٢٨)، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث، ٢٠٠٠، بتحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، وقد جمع الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي في أطروحته للدكتوراة من جامعة كيمبردج المسماة مرويات عروة بن الزبير من رواية أبي الأسود المدني، وهناك مقال علمي في هذا الصدد. المطيري، حاكم، الدكتور، عروة بن الزبير وكتابه المغازي، العدد: ٢٦، الإسكندرية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، 2009

٣ البصري، مُحَمَّد بن سعد بن منيع، أبو عبدالله، الطبقات الكبرى، (٨/ ١٢)، الطبعة الأولى، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨، (بتحقيق إحسان عباس)

٤ الكتاني، الإدريسي، جعفر بن إدريس، مُحَمَّد بن أبي الفيض، أبو عبد الله، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب كتب السنة المشرفة، (١/ ١٠٧)، الطبعة السادسة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٠، بتحقيق مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد الزمزمي

٥ ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (١/ ٣٤)

وقد كان للزهرى رحمه الله باعٌ طويل فى علم المغازي حيث نقل عنه معظمُ مؤلفى الكتب الحديثية الأساسية أمثال البخارى ومسلم وغيرهما.[١]

يقول عبد العزيز الدوري: "إن الزهرى (هو أول من) أعطى أول إطار واضح للسيرة، وأنه رسم خطوطها بجلاء، فترك لمن بعده أن يكمل هذا الإطار فى التفاصيل فقط".[٢]

وقد روى ابن شهاب الزهري أكثر مرويات المغازى بطريقة الإرسال.[٣] وقد أرسل كذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين، منهم: أبو هريرة ورافع بن خديج وعبادة بن الصامت رضى الله عنهم.٤

يقول الحافظ الذهبى فى سير أعلام النبلاء٥: "حديثه عن رافع بن خديج، وعبادة بن الصامت مراسيل، أخرجها النسائي،٦

---

١ وقد نقل البخارى فى صحيحه عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال هذه مغازي رسول الله ﷺ فذكر الحديث... صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب... رقم الحديث (٤٠٢٦)

٢ الدورى، عبد العزيز، نشأة علم التاريخ عند العرب،(ص١٠٤)، الطبعة الأولى، الإمارات، مركز زايد للتراث والتاريخ، ٢٠٠٠

٣ أنظر مروياته المرسلة التى جمعها وحققها سهيل زكار: الزهرى، ابن شهاب، مُحَمَّد بن مسلم، المغازى النبوية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١، بتحقيق وتعليق الدكتور سهيل زكار، مصنف عبد الرزاق (٥/ ٣١٣) و(٥/ ٣٤٣) و(٥/ ٣٤٧) و(٥/ ٣٥٥) و(٥/ ٣٦٦) و(٥/ ٣٧٢) و(٥/ ٣٧٩) و(٥/ ٤٢٠) و(٥/ ٤٨٢) و(٥/ ٤٨٣) كلها مروية بطريقة الإرسال. يقول الباحث الذى عمل على جميع مرويات الزهرى فى المغازى الدكتور مُحَمَّد بن مُحَمَّد العواجي: أن تلك الروايات (أي التى نقلها سهيل زكار) كلها مرسلة ماعدا ثماني روايات فقط، وهي موصولة... العواجي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد، مرويات الإمام الزهري في المغازي، (١/ ٥٨)، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة، ٢٠٠٤

٤ العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، شهاب الدين، تهذيب التهذيب، (٩/ ٣٩٦)، الطبعة الاولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤

٥ الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، (٥/ ٣٢٧)، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، (بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط)

٦ وهو الحديث الذى يرويه عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع بن خديج قال: نهى رسول الله صلى صلى الله عليه و سلم عن كراء الأرض... النسائي، أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن، المجتبى من السنن، رقم الحديث (٣٨٧٨)، الطبعة الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦، بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة

وله عن أبي هريرة في جامع الترمذي".١

رغم إمامة وجلالة الزهري رحمه الله لم تلق مراسيلُه القبولَ العام فى حلقات المحدثين لتعارضها مع الأصل المتفق بين جميعهم وهو الوصل فى الإسناد.٢ وقد اختلفت كلمتهم عنها. فإذا كان الزهري رحمه الله يروي أخبار المغازي إرسالا على هذا الحد الكبير،٣ الذي عرف من أكثر المحدثين اعتناءا والتزاما بالإسناد حتي قال عنه الإمام مالك: "اول من اسند الحديث ابن شهاب".٤ فمابالك بابن إسحاق والواقدي! والأخير منهما من المؤرخين البحت الذين ليس لهم حظ في رواية الاحاديث التشريعية إلا ما أتت ضمن رواية تاريخية. وقد نقل الواقدي كثيرا من مراسيل الزهري رحمه الله عن طريق ابن أخيه (مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم) ومعمر بن راشد.٥ ومعظم هذه المراسيل موصولة بطرق أخرى أو ورد ما يشهد لها

---

١ وهو الحديث الذى يرويه معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري عن أبي هريرة: عن النبي صلى الله عليه و سلم قال لا يؤذن إلا متوضئ... جامع الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ماجاء في كراهية الأذان بغير وضوء، رقم الحديث (٢٠٠)

٢ أنظر: الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، شرح علل الترمذي، (١/ ٥٣٥)، الطبعة الأولى، الأردن، مكتبة المنار، ١٩٨٧، (بتحقيق همام عبد الرحيم سعيد)

٣ ومن هذه الأخبار ما هي موجودة في كتب الحديث الصحاح أيضا. أنظر علي سبيل المثال: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط فقال لا وكثرة عطائه، رقم الحديث (٢٣١٣)

٤ ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (١/ ٢٠)

٥ أنظروا: الواقدي، مُحَمَّد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله، كتاب المغازي، (١/ ١٥)، (١/ ١٨)، (١/ ٥٩)، (١/ ٩١)، (١/ ١٠٣)، (١/ ١١٠)، (١/ ١١١)، (١/ ١١٦)، (١/ ١١٩)، (١/ ١٧٧)، (١/ ١٨٠)، (١/ ١٨١)، (١/ ١٩٦)، (١/ ٢٥٠)، (١/ ٤١٠)، (٢/ ٤٧٧)، (٢/ ٤٨٦)، (٢/ ٤٩١)، (٢/ ٥٠٧)، (٢/ ٥٠٩)، (٢/ ٦٢١)، (٢/ ٦٩٦)، (٢/ ٧١٥)، (٢/ ٧٤١)، (٢/ ٧٥٢)، (٢/ ٨٦٤)، (٢/ ٨٧١)، (٣/ ٨٨٩)، (٣/ ٨٩٠)، (٣/ ١٠٤٥)، (٣/ ١١٠٩) و(٣/ ١١١٠)، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الأعلمي، ١٩٨٩، (بتحقيق الدكتور مارسدن جونس) وكذلك روى الواقدي عن كثير من التابعين غير الزهري مرسلا. أنظر على سبيل النموذج: سعيد بن المسيب (٤٦/١)، (٦١/١)، (١٠٣/١)، (١١٠/١)، (٢٥٠/١)، (٤٧٧/٢)، (٤٩١/٢)، (٥٠٥/٢)، (٧١٥/٢)، (٧٣٧/٢)، (٧٣٨/٢)، (٨٤٦/٢)، (٨٦٥/٢) و(٨٩٠/٣) وعروة بن الزبير (١٨/١)، (٥٦/١)، (١٧٧/١)، (١٨٠/١)، (٣٤٧/١)، (٣٥٤/١)، (٤١٠/١) و(٥٦٦/٢) ومُحَمَّد بن كعب القرظي (٧٣/١)، (١٧٦/١)، (١٨١/١)، (٤٥١/٢)، (٤٥٥/٢) و(٥١٧/٢) وعاصم بن عمر بن قتاد (١٢٥/١)، (١٤٨/١)، (٤٢٣/١)، (٤٤٣/٢)، (٤٤٧/٢)، (٥١٦/٢)، (٥٧٢/٢)، (٧٣٣/٢)، (٧٦١/٢) ويزيد بن رومان (٥٩/١) (٦٣/١)، (٢٨٤/١)، (٤٢٣/١)، (٤٣٥/٢)، (٥٦٩/٢)، (٧٩٧/٢)، (٨٥٨/٢) و(١٠٤٥/٣)

معنى.[١] أما بالنسبة لحاجة المؤرخين إلي نقل الرواية مرسلة فيقول الدكتور مُحَمَّد حميد الله:

"ولكن هذا يتعلق بالفرق الذي بين الحديث والتاريخ، فالحديث لايطلب فيه قصة مربوطة، بل شهادة كل شاهد على معرفة الواقعة، وأما التاريخ فهو يبقي على الحديث، ولكن غرضه الإخبار عن الحكاية التاريخية، كقصة مربوطة كاملة بدون إثقال الكلام بتكرار الأسانيد، وتكرار البيانات، وليس هذا من إيجاد ابن إسحاق، فقد نسب مثل هذا إلى الزهري..."[٢]

فالحاصل هو إذا كان الخبر التاريخي المرسل لايخالف ماثبت من الشرع أو ما علم بأصوله العامة وقوعده المعروفة أو ما عرف بمزاجه المألوف وكان مشتملا على حقيقة تاريخية أو زيادة معلومة فلاحرج فى قبوله. ومازال العلماء يقبلون مثل هذه الأخبار إذا لم تكن متعلقة بتشريع المسائل والأحكام.

المحور الرابع: الأخبار الضعيفة في كتب السيرة:

لاشك أن الكم الهائل من المرويات الضعيفة توجد في كتب التاريخ والسيرة. ولايمكن أن تقارن هذه بالمرويات التي جاءت في كتب الحديث التي انتخبت من مئات الآلاف من المرويات بعد السبر والتنقيح والإنتقاء وهي في أعلى مراتب الصحة. أما مرويات السيرة ففيها عدد غير قليل من الأخبار الضعيفة، لكن هذا لا يعني أن كلها ليست صالحة للإحتجاج والإستشهاد على أي حال! بل جلها موافقة روايةً أو معنىً لمرويات الثقات الآخرين.

ولابد أن نفرق هاهنا بين مرويات السيرة النبوية وبين مرويات التاريخ التي تتحدث عن حركة الردة وما بعدها من فترة الخلافة الراشدة وما جري فيها من التشاجر بين الصحابة الكرام (ﷺ) والتنازع بين الطوائف الإسلامية والتنافر بين الفرق العقدية. فلاريب في أن الأخير مروية عن طريق الأخباريين أمثال مُحَمَّد بن السائب الكلبي وابنه هشام، وعوانة بن الحكم، وأبي مخنف، وسيف بن عمر التيمي، وأبي اليقظان النسابة، والهيثم بن عدي، ونصر بن مزاحم، وعلي بن مُحَمَّد المدائني وغير هؤلاء الذين التبس

---

١ أنظر على سبيل النموذج: البيهقي دلائل النبوة (٣/ ١٠٢)و (٣/ ١٦٤)، (٣٣/٤)، (٤/ ٢٦٢) و(٣٩/٥)، والهروي، القاسم بن سلام، أبو عبيد، كتاب الأموال، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١، بتحقيق خليل مُحَمَّد هراس، (ص: ١٤)، الصنعاني، اليماني، عبد الرزاق بن همام، أبو بكر، المصنف، (٥/ ٣٦٧)، و(٥/ ٣٨٣)، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

٢ المدني، مُحَمَّد بن إسحاق، السيرة النبوية (بتحقيق الدكتور مُحَمَّد حميد الله)، مقدمة التحقيق (ص: كط)، الطبعة الاولي، المغرب، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ١٩٧٦

أمرهم وتحقق القول على عدم الإحتجاج بمروياتهم إلا ما وافق مرويات الثقات. وليس لهؤلاء أثر كبير على مرويات السيرة حتي نطلق القول برد مروياتها.

ولو نستثني من الأخباريين مرويات معمر بن المثني ومرويات المدائني المتعلقة بالسيرة لما تبقي من مرويات الأخباريين الأُخَر إلا الرواية أو الروايتين. أُنظر أبا مخنف الذي روي عنه الطبري خمسا وثمانين وخمس مائة (٥٨٥) روايةً بينما ليس له من السيرة إلا ثلاث روايات.[١] وقس عليه الآخرين.

ولو نتتبع شيوخ الواقدي الذين أكثر عنهم في مغازيه فلانجد فيهم من يُتهم بالوضع أو الترك إلا بالجهالة أو الضعف البسيط، وهو الذي سببت تضعيف معظمهم عند جماهير المحدثين. وكان عند الواقدي رحمه الله إتجاه خاص في هذا الصدد حيث أنه يحاول أن ينقل عمن وقع في اجداده تلك الأحداث، ولذا كثر عنده عدد المجاهيل والضعفاء. وكان رحمه الله يري أن إخبارهم عن عشيرتهم أكثر فائدةً ومعرفةً عن واقع الأمر التاريخي من غيرهم رغم مافي شخصيتهم من جهالة وضعف،[٢] لأن الإهتمام الذي يوجد عندهم في معرفة التفاصيل الجزئية من وقائع التاريخ لايوجد عند غيرهم.[٣]

فيحيي بن عبد الله الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده أبي قتادة الأنصاري (ﷺ) مجهول الحال.٤ ومُحَمَّد بن يحيي بن سهل الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده سهل بن أبي حثمة (ﷺ) عن

---

١ اليحيي، يحيي بن إبراهيم بن على، مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري (عصر الخلافة الراشدة)، (ص: ٩٢ و٤٨٧)، الطبعة الأولى، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٠

٢ يقول ابن معين رحمه الله: نظرنا في حديث الواقدي، فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين احاديث مناكير... ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (٨/ ٢١)، ويقول الحافظ الذهبي رحمه الله: (وحدث الواقدي) عن خلق كثير إلى الغاية من عوام المدنيين. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٥٤)

٣ ولذ قال ابن كثير رحمه الله عنه: والواقدي رحمه الله عنده زيادات حسنة، وتاريخ محرر غالبا، فإنه من أئمة هذا الشأن الكبار، وهو صدوق في نفسه مكثار... القرشي، إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، عماد الدين، البداية والنهاية، (٣/ ٢٨٨)، الطبعة: الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨، (بتحقيق علي شيري)

٤ البصري، مُحَمَّد بن سعد بن منيع، أبو عبدالله، الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، (ص: ٤١٠)، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ، (بتحقيق زياد مُحَمَّد منصور)، والبخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل، أبو عبد الله، التاريخ الكبير، (٨/ ٢٨٥)، الطبعة الأولى، (دون ذكر سنتها)، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية

طريق أبيه مجهول الحال.[١] وأبي بن عباس بن سهل الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده سهل بن سعد الساعدي عن طريق أبيه ضعيف.[٢] وربيح بن عبد الرحمن الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده أبي سعيد الخدري (ﷺ) مقبول.[٣] ومُحَمَّد بن الحسن الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده أسامة بن زيد (رضي الله عنه) لم أطلع على من ترجم له. وسعيد بن مُحَمَّد الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده جبير بن مطعم (ﷺ) مقبول.[٤] وعبد الله بن جعفر الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده المسور بن مخرمة (ﷺ) ليس به بأس.[٥]ومعاذ بن رفاعة الذي يروي عنه الواقدي أخبار جده ثعلبة بن أبي مالك (ﷺ) مقبول.[٦]

وهذا في الحقيقة ما أدلي بالمحدثين رحمهم الله إلي القول بأن الواقدي أغرب على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث.[٧] ولكن لما سئل يحيى بنُ معين عن سبب غرابة هذا الكم الكثير من الأخبار؟

---

١ ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٠)، والتاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٦٥)، وابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (٨/ ١٢٣) والبستي، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، الثقات، (٥/ ٣٧٤)، و(٩/ ٤٤)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٥، بتحقيق السيد شرف الدين أحمد، والمنصوري، نايف بن صلاح بن علي، أبو الطيب، إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، (ص: ٦٣١)، الطبعة الأولى، الرياض، دار الكيان، 2006

٢ الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله، شمس الدين، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (١/ ٢٢٨)، الطبعة الأولى، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٩٢، (بتعليق وتخريج مُحَمَّد عوامة وأحمد مُحَمَّد نمر الخطيب)

٣ نفس المصدر (ص: ٢٠٥)

٤ العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، شهاب الدين، تقريب التهذيب، (ص: ٢٤٠)، الطبعة الأولى، سوريا، دار الرشيد، ١٩٨٦، (بتحقيق مُحَمَّد عوامة)

٥ نفس المصدر (ص: ٢٩٨)

٦ نفس المصدر (ص: ٥٣٦)

٧ البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، تاريخ بغداد (المسمي بتاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها)، (٣/ ٢٢٢)، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، (بدراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا) قاله ابن معين رحمه الله

فأجاب رحمه الله بأن الواقدي قد روى المغازي وأخبار الناس وتفنن فيها وجلب فأكثر فاتُّهم لذلك.[١]

أما من رمي بالوضع من شيوخ الواقدي فلا إلا أبا بكر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي سبرة الذي قال فيه ابن حجر: رموه بالوضع. مع ذكره قول مصعب الزبيري فيه: بأنه كان عالما.٢ فذكر ابن حجر قول مصعب الزبيري مباشرةً الذي يشير إلي أن الرمي بالوضع فيه شيئ من التعسف.

ومن المعروف أن الجيل الأول من الصحابة والتابعين الذين اعتنوا بنقل الرواية كان همهم الأكبر أن يرووا عن النبي صلي الله عليه وسلم من مرويات التشريع التي كان الناس بأمس الحاجة إليها لحلول مستجداتهم من الأمور دون أخبار الوقائع (التفصيلية) التي حدثت في عهد النبي صلي الله عليه وسلم إلا ما كانت لها علاقة ولو ضئيلة بالتشريع، فلم يهتموا بمرويات السيرة إهتمامهم بمرويات التشريع. لذا نري عددا من مرويات السيرة جاءت عن طريق الرواة الذين كانوا غير معروفين في الرواية، لأنهم لم يشاركوا في نقل أحاديث التشريع ولم يكونوا من روادها فجهل حالُهم وهذا سبب تضعيفَ مروياتهم. ولا أقول إن هذه المرويات هي الأكثر في الإخبار عن أحداث المغازي بل هي مشتملة على التفاصيل عنها التي لاتوجد في مرويات الثقات الآخرين، ولا يمكن أن تتضح الصورة وتكتمل بدونها. فأصحاب المغازي أمثال ابن إسحاق والواقدي لم يستطعوا أن يستغنوا عن مرويات هؤلاء وقد أرادوا أن يعرضوا وقائع السيرة بأكمل صورتها كما هو شأن المؤرخ.

ولا يشك أحد في أن حفظ تراجم جميع الرواة الذين شاركوا في نقل الرواية الإسلامية ولو برواية في عصر مبكر كان تحديا للمحدثين. وكان من أصعب الأمور قيد تراجمهم بالكتابة وقد وصل عددهم إلي مئات الآلاف كما قال اسبرنجر. فقد بقي كثير ممن رووا في غير مرويات الأحكام (وكانوا من المقلين) دون ضبط تراجمهم ومعرفة حالهم إلا اسماءهم فقط. فالنتيجة اللازمة كانت جهالة حالهم التي أدت إلي تضعيفهم. أما من عرف منهم وكان في مرتبة الصدوق فقد طعن في ضبطه لكونه تفرد في مروية لم يأت بها الثقات الآخرون فحكم عليه بالمنكر. وهذا حال معظم رواة المغازي. رغم كل ذلك، لايُنكر من وجود الأخبار الضعيفة في كتب السيرة. ولها أسباب مختلفة. منها:

أ: الاخبار التاريخية لايُبني عليها حكم شرعي:

---

١ الحنفي، المصري، مغلطاي بن قليج، أبو، عبد الله، علاء الدين، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (١٠/ ٢٩٣)، الطبعة الأولى، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠١، (بتحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد وأبي مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم)

٢ ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٦٢٣)

هذه الفكرة تُعتبر أساسا لوجود الكمية الكبيرة من الأخبار الضعيفة في كتب المغازي والسيرة. فإذا كانت معظم أخبار المغازي تتكلم عن التفاصيل في أحداث المغازي ووقائع السيرة ولم تتعرض لبيان المسائل الشرعية والأحكام التكليفية، لم ير علماءُ المغازي والسير بالتزام ومراعاة القواعد التي كانت تراعي بها في مرويات الأحكام. وقد رأينا الزهري رحمه الله كيف حدث بعدد كبير (١١٦ من ١٩٥) من مرويات السيرة دون الإلتزام بأسانيدها رغم أنه ممن عُرف بالشدة في أمر الإسناد.١ وكيف استخدم رحمه الله الإسناد الجمعي (دون التفريق بين لفظة كل راو على حدته) على هذا المستوي الكبير رغم أن هذا الأمر غير مسموح في مرويات الأحكام.٢ وهذا هو البخاري رحمه الله الذي عرف بأشد الناس إعتناءا بأمر الأسانيد حينما يحدث عن واقعة الإفك عن الزهري، يحدث بلفظ: "حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود وأفهمني بعضه أحمد حدثنا فليح بن سليمان عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص الليثي وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة ﵂ زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله منه. قال الزهري: وكلهم حدثني طائفة من حديثها وبعضهم أوعى من بعض وأثبت له اقتصاصا، وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدق بعضا..."[٣]

---

١ أنظر: العواجي، مرويات الإمام الزهري في المغازي (٢/ ٨٤٣)

٢ أنظروا: الحازمي، عبيد، سليمان، الإمام الزهري المحدث (رسالة الماجستير)، (ص: ١٧٣)، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، طبع بجامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩، والدورى، نشأة علم التاريخ عند العرب (ص: ١٠٥) وانظر كذلك مرويات الزهري التي أشار إليها الدكتور الدوري من صفحة ٩٧ إلي ١٠٣. وقد صرح بين القوسين ببيان المرويات التي حُدثت بإسناد جمعي.

٣ صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضا، رقم الحديث (٢٦٦١) وهذه المروية (من السيرة) فيها شئ من التفصيل عن الواقعة المذكورة الذي لايوجد في غيرها من المرويات، لذا احتاج إلى ذكرها البخاري في صحيحه. والبخاري رحمه الله لم يستطع أن يميز بين ألفاظ كل راو. فإذا كان للبخاري رحمه الله عذر في هذا الإستخدام، فلماذا لايعذر ابن إسحاق والواقدي وقد كانا بأشد الحاجة إليها كما يقول الدكتور مُحَمَّد حميد الله في تقدمته لمغازي ابن إسحاق وقد نقلته سابقا. انظر: السيرة النبوية لابن إسحاق بتحقيق الدكتور مُحَمَّد حميد الله، مقدمة التحقيق (ص: كط) وقد جعل جولدزيهر هذا الخبر أساسا للنقد علي مرويات الزهري وتعامله مع الأسانيد. أنظر:

Lecke، Michal، Waqidi's Account on the Status of the Jews of Medina، Journal of Near Eastern Studies، Vol. 54، No. 1، Jan.، 1995 p.19

وكذلك أخرج البخاري رحمه الله عن طريقه عن ابن جريج ما نصه: "عن عطاء بن أبي رباح، وغيره، يزيد بعضهم على بعض، ولم يبلغه كلهم رجل واحد منهم، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر، فكنت على جمل ثقال إنما هو في آخر القوم..."[١] وقد أخرج ابن هشام رحمه الله ما يماثل هذا الخبر في سياق غزوة ذات الرقاع.[٢] فهذا الخبر جُمع فيه بين رجلين، والخبر متعلق بالمغازي النبوية صلي الله عليه وسلم.

وكذلك أخرج البخاري رحمه الله عن طريقه عن ابن شهاب ما نصه: "أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمسور بن مخرمة رضي الله عنهما يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ، قال: لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ..."[٣]

وهذا الخبر معروف عند أهل المغازي وقد ساقوها في سياق صلح الحديبية.٤ فالغرض من سرد هذه الأخبار هو أن الأخبار التاريخية لايتشدد فيها مثل ما يتشدد في أحاديث الأحكام.

ب: من أسند فقد برئ:

هذه مقولة شهيرة عند المحدثين. ويعنون به أن من أحال الرواية إلي من تحمله منه فقد برئت منه عهدته. وبموجبه يلزمون كل راو ألا يحدث إلا بالسند حتي يكون السامع على البينة. ولذا قال ابن المبارك: "بيننا وبين القوم القوائم".٥ يعني الإسناد. وقال أبو حاتم: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار نبيهم وأنساب سلفهم إلا في هذه الأمة. فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربما رووا حديثا لا أصل له ولا يصح! فقال أبو حاتم: علماؤهم يعرفون الصحيح والسقيم فروايتهم ذلك للمعرفة،

---

١ صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجل رجلا أن يعطي شيئا، ولم يبين كم يعطي، فأعطى على ما يتعارفه الناس، رقم الحديث (٢٣٠٩)

٢الحميري، عبد الملك بن هشام بن أيوب، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، السيرة النبوية، (٢/ ٢٠٦)، الطبعة الثانية، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٥٥، (بتحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي)

٣ صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعة، رقم الحديث (٢٧١١)

٤ الواقدي،كتاب المغازي (٢/ ٦٠٢-٦٠٦) ابن هشام، السيرة النبوية (٢/٣١٦-٣١٧)

٥ مقدمة الإمام مسلم علي صحيحه (١/ ١٥)

ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها".[١] وقال ابن عبد البر: "من أسند لك فقد أحالك".[٢]

والمحدثون الأوائل كانوا يهتمون بأمر الأسانيد ويلتزمون بذكرها مع المتون حتي يكون المجال مفتوحا أمام السامع ليتبين من صحة الرواية وأصالتها. يقول الطبري عن منهجه الذي سلكه في تاريخه الذي يعتبر من أولي التواريخ الشاملة في الإسلام: "وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس إلا اليسير القليل منه إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين وما هو كائن من أنباء الحادثين غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين ونقل الناقلين دون الاستخراج بالعقول والاستنباط بفكر النفوس فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا".[٣]

وهذا هو شأن أغلب المحدثين الذين كانوا في القرن الرابع الهجري، يوردون كل ما هب ودب مع التزام ذكر الإسناد دون تمييز بين الخطأ والصواب. ولذا إذا عاب إسماعيل بن مُحَمَّد بن الفضل التيمى على أبي القاسم الطبراني جمعه الأحاديث بالأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم. رد عليه ابن حجر بقوله: "وهذا أمر لا يختص به الطبراني فلا معنى لافراده للوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا انهم برؤا من عهدته. والله اعلم".[٤]

---

١ البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث، (ص: ٨٩)، الطبعة الأولى، قاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٩٩٦

٢ ابن عبد البر، التمهيد (١/ ٣)

٣ الطبري، تاريخ الرسل والملوك (١/ ١٣)

٤ العسقلاني، ابن حجر، أحمد بن علي بن مُحَمَّد، أبو الفضل، شهاب الدين، لسان الميزان، (٣/ ٧٤)، الطبعة الثالثة، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٦، (بتحقيق تحت إشراف دائرة المعرف النظامية، الهند) وكذا قال ابن حجر ما يماثل هذا حينما علق على كلام شيخه العراقي: والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد، طريقة معروفة لكثير من المحدثين... وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ١٢٨)

ج: التأخير في التدوين الرسمي للتاريخ:

ولعله يمكن أن يكون التأخير في تدوين التاريخ إحدي الأسباب التي سببت تدخل أخبار واهية في كتب التاريخ، لأن العهد كلما بعُد عن عصر الرسالة تزايد الشك في الأخبار التاريخية. وقد تسللت النزعات المذهبية والعقدية والسياسية إلي رواة التاريخ غير أن رواة السيرة كانوا محفوظين إلي حد ما عن هذه التحيزات.

يقول الشيخ محب الدين الخطيب في تعليقه على العواصم من القواصم لابن العربي: "إن التاريخ الإسلامي (الشامل) لم يبدأ تدوينه إلا بعد زوال بني أمية وقيام دول لايسر رجالها التحدث بمفاخر ذلك الماضي ومحاسن أهله. فتولي تدوين تاريخ الإسلام ثلاث طوائف: طائفة كانت تنشد العيش والجدة من التقرب إلي مبغضي بني أمية بما تكتبه وتؤلفه. وطائفة ظنت أن التدين لايتم، ولايكون التقرب إلي الله إلا بتشويه سمعة أبي بكر وعمر وعثمان وبني عبد الشمس جميعا. وطائفة ثالثة من أهل الإنصاف والدين كالطبري وابن عساكر وابن الأثير وابن كثير رأت أن من الإنصاف أن تجمع أخبار الأخباريين من كل المذاهب والمشارب ...".[١]

إن تدوين التاريخ قد تأخر إلي حد ما، ويمكن القول بأن بدايات ذلك التدوين إنما ظهرت في العصر العباسي الأول، هذا إذا ما استثنينا بعض الكتابات التي ظهرت في السيرة نحو كتابات عروة بن الزبير والزهري. ولعل كتاب ابن إسحاق هو أول ما وصلنا من تلك الكتابات، وقد كان العداء في هذا العصر محكما بين العرب وغيرهم. ولاننسي دور الصراع بين العباسيين أنفسهم والأمويين، كما أسهم تأخر تدوين الأحداث عن وقت حدوثها إلي هذا الوقت إلي حدوث الخلط والنسيان، ولربما إلي التبديل والتحريف بقصد أو من غير قصد.[٢]

د: الحرص على جمع أكثر المعلومات حتي تتضح الصورة بأكملها:

قَلَّ من ألَّف في التاريخ ولم يجمع الأخبار الساقطة واحترز عن الأخبار الواهية وتتبع الأخبار المحكمة. كأن هذه صفات لازمة ملزومة مع المؤرخين ولا يخلو منها أغلبهم. ويكون كل محاولاتهم منصبة

---

١ المالكي، ابن العربي، أبو بكر، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلي الله عليه وسلم، (هامش الصفحة: ١٧٧)، الطبعة السادسة، قاهرة، مركز السنة للبحث العلمي، ١٤١٢، (بتحقيق الشيخ محب الدين الخطيب)

٢ العمري، علي قاسم، مُحَمَّد، الدكتور، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، (ص: ٤٨)، (دون ذكر سنة الطبعة)، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع

على تكميل الصورة بأوضح سياقها وسد جميع الفراغات التي تخل في فهم الحَدَث دون انقطاع في السياق الذي يمل القارئ ويسبب الإنزعاج عنده. فإذا كان الغرض من التاريخ كما ذُكِر، فمن المحال أن لا تتراكم مجموعة من الأخبار الضعيفة وبالتالي لايسلم المؤرخ عن إخراج أخبار المجاهيل والضعفاء والمرويات المنكرة.

ولا شك أن الغرائب والتفردات عند المؤرخين أكثر بكثير من المحدثين الذين يطعنون الراوي الثقة في ضبطه بتفرده برواية أو زيادة لا توجد عند الثقات الآخرين إلا ممن يحمل تفرده وهم قلة أقلة. أما المؤرخون فكل واحد منهم يتفرد بمجموعة من الأخبار التي لاتعرف إلا به.[١]

وهذا لا يعني أنهم لم ينتقدوا شيئا من مرويات السيرة! بل كانت لهم جهود مشكورة ومحاولات معترفة بها من قِبَل النقاد. كم من مرويات يذكرها ابن إسحاق والواقدي ثم يعقبانها بكلام الذي يشعر بالتحفظات والملاحظات لهما عليها. وقد استخدم ابن إسحاق كثيرا من كلمة "زعم" باشتقاقاتها المختلفة للملاحظة على المروية التي يذكرها.٢ أما الواقدي فصرح في عدة مواضع من كتابه بالرد على ما ذكر من مروية. منها:

قال: "وذكروا أن الخندق له أبواب، فلسنا ندري أين موضعها".[٣]

وقال في موضع: "هذا وهم، سهيل بن بيضاء من مهاجرة الحبشة، ما شهد بدرا، إنما هو أخ له

---

١ قال الإمام مالك: "شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس".
البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (٢/ ١٠٠)، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة المعارف، ١٩٨٢، بتحقيق الدكتور محمود الطحان، وقال الإمام أحمد: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣٩) وقال ابراهيم النخعي: كانوا يكرهون اذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده. الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص: ٥٦١) (والمراد بالحسن هو الغريب. قال الخطيب: عنى ابراهيم بالأحسن الغريب لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة. البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ١٠٠)

٢ أنظروا: ابن هشام، السيرة (١/ ١١٧)، (١/ ٢٣)، (١/ ٥٢)، (١/ ٩٧)، (١/ ١٣٥)، (١/ ٢٣١)، (١/ ٥٩٥)، (١/ ٦٥٤)، (٢/ ١٩٢)، (٢/ ٤٨١) و(٢/ ٥١٩)

٣ الواقدي،كتاب المغازي (٤٥٢/٢)

يقال له سهل فإني رأيته يظهر الإسلام بمكة".[١]

وقال في موضع: "مما يضعف هذا الحديث ذكر عائشة ﵂ أنها قالت لها ألا تستحيين وعائشة ﵂ لم تكن مع رسول الله في ذلك السفر".[٢]

وقال في موضع: "ولم يسمع بهذا الحديث في قتالهم وأراه وهل – هذا في خيبر"[٣٠]

وكثيرا ما يستخدم كلمة (والأثبت عندنا) للترجيح فيما يظهر له في المرويات من الخلاف.٤

خاتمة البحث:

قد تبين من السرد الموجز في هذا البحث أن معيار الإسناد يختلف بين المحدثين والمؤرخين. فلاشك أن كليهما يعتنيان بشأنه، لكن التزامه عند المحدثين هو أكثر بكثير مما هو عند المؤرخين. فالمؤرخون قد يتساهلون في أمره وحتى أحيانا في شأن رواته من حيث أنهم قد يقبلون الخبر من راو لا يرى المحدثون ولو أن يعتبروا بخبره. ولهم في هذا التعامل المتساهل مع الأخبار أعذار. ولو شدد المؤرخون في هذا الصدد لفاتهم كثير من الأخبار التي لا تفي بمعايير المحدثين التي وضعوها لصحة الرواية وقبولها ولبقيت كثير من الفجوات والثغرات في التاريخ دون أن تسد.

وفي الحقيقة أن هناك فرقا أساسيا بين نوعية هذه الأخبار. فأحاديث العقائد والأحكام لايمكن بحال أن تُقارَن بالأخبار التاريخية التي ليس فيها إلا تفصيل عن وقائع التاريخ وأحداثها إلا إذا ورد في بعضها ما يستخلص منها حكم شرعي فيشدد في قبولها كما يشدد في الأخبار التشريعية. أما في عامتها، فليس فيها ما يدعو إلي التشديد فيها.

---

١ نفس المصدر (١/١١٠)

٢ ابن سعد، الطبقات الكبرى (٨/ ١٤٨)

٣ الواقدي،كتاب المغازي (٢/٥٠٥)

٤ انظروا: الواقدي،كتاب المغازي (35/١)، (٢٠٣/١)، (٣٨٤/١)، (٤٠٧/١)، (٢/ ٤١٩)، (٢/ ٤٣٤)، (٢/ ٤٤٤)، (٢/ ٤٥٩)، (٢/ ٥٨٣)، (٢/ ٦١٤)، (٢/ ٦٧٩)، (٢/ ٦٨٤)، (٢/ ٦٩٠)، (٢/ ٧٦٤)، (٣/ ٨٥١)، (٣/ ٩٦١)، (٣/ ١٠٥٧)، (٣/ ١٠٩٠)، و(٣/ ١٠٩٩)